

التي لا يجوز الوضوء به وان كان جاريا وهو الصحيح وحدها ما ذكره المستفاد لا يدل
 على ان موضع الوقوع لا يتيسر لانه لم يجعله الاكساري فاذا اتيسر وضع الوقوع
 من الجاري فبما اولى ان يتيسر من العبر بحال الوقوع فان نقص بعد الاتيسر
 وعلى العكس لا يطعمهم علم ان اصحابنا اختلفوا في هذه المسئلة فمنهم من يعتبر
 بالترك ومنهم من يعتبر بالمساحة وقطاهر المذهب ان يعتبر بالترك وهو قول
 المتقدمين حتى قال في البداية وفي الشريط اتفقوا ان الواجب عن اصحابنا المتقدمين
 انه يعتبر بالترك وهو ان يرتفع ويجترش من ساعته لا بعد المكن ولا يعتبر
 اصل الحركة لان الماء لا يجوز ان لا يمتزج بالطين ثم انما كل واحد من الفريقين
 في التقدير فاما من قال بالمساحة فمنهم من اعترض وعندهم وهو الذي احتار من
 الاكتشاف وشانح بلع واين الماء كله وجماعهم من المتقدمين قال ابوالميت وعبد القدر
 ومنهم من اعتبر ان يكون غامبا في ثوبه قال بعد من حله ومنهم من اعتبر ان يكون
 ابيض مشرقا في ثوبه ومنهم من اعتبر ان يكون خمسة عشر في خمسة عشر والذراع
 المذكور ذراع الكرباس وهو ذراع العامة ستة فيضات لاربع وعشرون اربعة
 وعند بعضهم يعتبر ذراع المساحة واثنان في ثوبه طوب وهو ذراع الملك
 سبع فضات اربع على قول من يري يتيسر موضع الوقوع واما من اعتبر بالترك
 فهم من اعتبر بالاعتسال فاه ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله انه روي عنه
 رحمه الله عن ابي القاسم روي عن ابي يوسف رحمه الله انه يعتبر باليد من غير
 اعتسال ولا وضوء وروي عن محمد رحمه الله انه يعتبر بجمل الرجل وقيل يعتبر
 ان لا يتحرك الكبر في المسئلة الى المانسا الا كبحركة الاستعمال الا بالاضطراب
 الذي يكون لانه عادة وقيل يلقى فيه ثوبا النجاسة من الصبي فوضعه لم يكره
 اليه الصبي لم يتيسر وقيل يعتبر ان لا يظاها الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله
 انه يعتبر اكرار الراي يعني راى الميت فان عد على يده انه وصل الى المانسا الا
 لا يجوز الوضوء به الا جاز ذم في الغاية قال وهو الاصح وهذا لان المذهب الظاهر
 عند ابي حنيفة رحمه الله القوي والفقهاء في راى المتنى به من غير ثوبه بالتقدير
 فيما لا تدبر فيه من جهة المشارة ثم المعبر في الجموع ان يكون بحال لا يتيسر
 بالاعتراف لانه اذا اخصر ينقطع الماء بعضه عن بعض ويصير الماء وسكان
 وهو احتيارا عند واى الصبي اذا استلأه وجهه الارض يكفي ولا تدبر فيه
 فظاهر الروايات وقيل يعد ذراع الكبر وقيل يعد اربعة وقيل يراى ذراع

قال النعمان

عزير الذم الكبر المشقال ولو تحس للوضوء الصغير بوقوع نجاسة فيه ثم دخل فيها
 اخرج الساء منه طهروا ان قال اذا كان للوضوء حال دخول الماء لانه بمنزلة
 الجاري وقيل لا يطعم الا بوضع ثلاثة امثال ما كان فيه من الماء وسائر الماء
 كانه في القلة والكرم قال وهو ما ذهب اليه بنسبة بنسبة فاما من قال ان
 وهو طعم اولون اوسج اى لمة الجاري ما يذهب بيبسنة لها وفي قوله منه
 عابد للماء الجاري اى يجوز الوضوء بالماء الجاري ان لم يراى النجاسة فيه فبما
 ان يعود الماء الركد الذي بلغ عشرين وعشرين لا يجوز الوضوء به في موضع
 الوقوع ما لم يتغير في روايته وهو المختار عندهم على ما بيناه من قبل وقوله
 وهو طعم اى الا وهو الطعم واللون والرائحة وحدها بان ما ذكر وهو رواية
 عن اصحاب رحمهم الله وقيل ما لا يتكرر استعماله وقيل ان وضع الانسان
 يد في الماء عرضا لا ينقطع وعن ابي يوسف ان كان لا يتيسر وجه الارض
 يتغيره في جوار وقيل ما يحل الانسان جارا وهو الاصح ذم في البداية و
 النجاسة وقوله ان لم يراى النجاسة في الاتيسر يحتفلوا بالانسان في الماء الجاري
 فتوضا انسان من اسفل جاز ما لم يراثره لان النجاسة لا تستقر مع ما بان
 الماء بخلاف الركد في الصبي واذا اعتسب النجاسة على اليد الجارية
 ان كان الماء يتجرى على يده او يركبها لا يجوز الوضوء استغفاره قال
وهو انما لادم فيسب كالبقي والذباب والذئب والذئب والذئب والذئب
السلطان لا يتيسر اى لا يتيسر الماء لحد يدي سعيد بن المسيب عن سلمان قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم باسما ان كل طعام وشراب وقع فيه ذئب
ليس لها دم فانت فيه فهو حال اكله وشربه والوضوء منه ولا ينقض الوضوء
السائلة فما لادم لم يسفوحا لا يتيسر الموت فلا يتيسر المات فيه من المايح
وقوله وهو ان لادم فيه يشتمل ما يعيش في الماء وغيره ولم يشتمل ان يموت
في الماء لانه لا فرق في الصبي بين ان يموت في الماء او جرحه ثم يلقى فيه وكذا
لا فرق بين الماء وبين من الماء عات قال **قالنا المستعمل في ثوبه اوضع حذو**
لذا استعمل في مكان ظاهره لا مظهره والكلام في المستعمل في ثوبه مواضع
في صغته وسببه ووقت ثوبه فالمستعمل بين الثلاث فتقول لظاهره لا مظهره
بيان لصغته وقوله لغيره اوردت حديث بيان لسببه وقوله اذا استعمل
في مكان بيان لوقت ثوبه حكم الاستعمال في كل واحد منها لادم انما صغته
فتقول انما يتيسر رحمه الله حش محاسة غليظة رواه عن الحسن وقال ابو يوسف